المشاريع الصغرى والمتوسطة ودورها في دعم الإقتصاد الوطني الليبي

د. سعاد حمد الزروق بوسنينة
أستاذ مشارك
عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافية –الكلية الآداب – جامعة بنغازى
bosninasoad@gmail.com

الملخص:

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة للحيوية الاقتصادية والاستقرار الوطني، وخاصة في ليبيا، حيث تلعب دوراً حاسماً في معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتبحث هذه الدراسة في التأثير الكبير للشركات الصغيرة والمتوسطة على اقتصاد ليبيا، مع التركيز على مساهماتها في خلق فرص العمل والابتكار والقدرة التنافسية في السوق، وتحدد الدراسة العقبات الرئيسة التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل عدم الاستقرار السياسي ونقص التمويل وعدم الكفاءة البيروقراطية والبنية الأساسية غير الكافية، وتستكشف الدراسة كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة دفع التنوع الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

وتشمل المنهجية مراجعة شاملة للأدبيات، ودراسات حالة لتطبيقات الشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة، ومقابلات مع أصحاب المصلحة، واستطلاعات رأي مشغلي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل مقارن لآليات الدعم.

وتختتم الدراسة بتوصيات استراتيجية لتعزيز أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تحسين القوانين التشريعية، والدعم المالي المستهدف، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتطوير البنية التحتية، بغية الوصول إلى خلق بيئة داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن لليبيا من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار، وإرساء الأساس لمستقبل مزدهر.

الكلمات المفتاحية: الشركات الصغيرة – المشاريع المتوسطة – الاقتصاد الوطني – ليبيا

Abstract

SMEs are of great importance to economic vitality and national stability, especially in Libya, where they play a crucial role in addressing economic and social challenges. This study examines the significant impact of SMEs on the Libyan economy, focusing on their contributions to job creation, innovation, and market competitiveness. The study identifies the main obstacles facing SMEs, such as

political instability, lack of financing, bureaucratic inefficiency, and inadequate infrastructure. The study explores how SMEs can drive economic diversification and improve living standards. The methodology includes a comprehensive literature review, case studies of successful SME applications, stakeholder interviews, SME operator surveys, and a comparative analysis of support mechanisms. The study concludes with strategic recommendations to enhance SME performance, including improved legislative laws, targeted financial support, enhanced security and stability, and infrastructure development, with the aim of creating a supportive environment for SMEs, through which Libya can achieve sustainable economic growth and stability, and lay the foundation for a prosperous future.

مقدمة:

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور القاطرة للنمو الاقتصادي للدول، إذ إن هذه المشروعات تساعد في عملية التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متقدم، وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التي انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى، حيث إن هذه المشروعات تشكل قوة تنمية هائلة في الاقتصاد الوطني لأي دولة في العالم، كونها تقوم بدور رئيس في توفير فرص العمل، بما يقلل من مستوى البطالة الموجودة بصفة عامة والشباب خاصة، وبنفس الوقت تقوم بأدوار مهمة للمجتمع وفي التعامل مع الموارد الموجودة، ومن ثم تشارك بتنشيط الاقتصاد وفي دعم الناتج المحلي الإجمالي.

وليبيا إحدى الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية في مجال وجود البطالة وفي انخفاض النمو في والناتج المحلى الإجمالي بعيد عن وجود النفط، ومن ثم فإن هذا الأمر يحتاج إلى تطوير السياسة الاقتصادية العامة، والتفكير ببدائل لتنشيط الاقتصاد عبر دعم المبادرات الخاصة وأهمها دعم قدرة المشروعات، الصغيرة والمتوسطة على النشوء، والإنتاج والاستمرارية كونها الأداة الملائمة في توزيع الثروة واستيعاب جزء مهم من البطالة الموجودة في ليبيا، وخصوصا بطالة الشباب، وسيكون عملهم وإنتاجهم جزء مهم في تنشيط الاقتصاد الوطني الذي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كذلك تسهم في تلبيه احتياجات السكان من السلع والخدمات، وفوق ذلك تعد هذه المشروعات بارقة أمل لما تمثله من أهمية كبيرة،

بالنسبة لاقتصاد نام مثل الاقتصاد الوطني الليبي، والدور الذى يمكن أن تفعله في حل بعض المشكلات التي تواجه الاقتصاد، وخاصة مشكلة البطالة ونقص الصادرات، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بفاعلية في دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهي الأكثر عددا واعتماد على الكفاءات المحلية، واستخداما للتقنية المتوفرة محليا.

مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا باعتباره إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل المسؤولين وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل، علاوة عن دورها في دعم الاقتصاد الوطني الليبي ومكافحة البطالة بين الشباب، وتتلخص مشكلة البحث في طرح التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني الليبي،؟وما واقع البطالة في ليبيا وتحديدا بطالة الشباب؟
3. ما المعوقات التي تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؟ وما سبل النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف البحث:

1. التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني الليبي، وذلك من خلال التعريف بتلك المشروعات واهميتها في ليبيا.
2. توضيح أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.
3. معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة بين الشباب.
4. تحديد المعوقات التي تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وكيفية النهوض بها
5. وضع التوصيات المناسبة لصناع القرار لمواجهة المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أهمية البحث:

1. تنبع أهمية الدراسة من الدور المتوقع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني الليبي، لكونها تؤدي مهام متعددة متعلقة بتوسيع التشغيل فيها، واستثمار

المدخرات العائدة الأفراد، وتوسيع حجم الأسواق، وخلق ثروة وطنية، ومن ثم دعم أنشطة الاقتصاد الوطني، فهذه المشروعات تمتاز بصغر رأس المال وانتشارها الجغرافي الأفقي، حيثما توفرت إمكانية الربح.

2. تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل للمواطنين والتغلب على مشكلة البطالة.

حدود البحث:

أولاً: الموقع الجغرافي:

تقع ليبيا شمال القارة الإفريقية، وهي تمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى جمهوريتي النيجر وتشاد في الجنوب، من حدود مصر والسودان في الشرق حتى حدود تونس والجزائر في الغرب.

ثانياً: الموقع الفلكي:

يعتبر امتداد ليبيا امتداداً واسعاً مقارنة بالدول المجاورة حيث تمتد ما بين خطي طول 9°،25° شرقا، وأقصى امتداداً لها من ناحية الشمال يصل إلى خط عرض 33° شمالاً في إقليم الجبل الأخضر في الشمال الشرقي، وأقصى امتدادا لها من ناحية الجنوب يصل إلى خط عرض 45°18 ° في طرفها الجنوبي الشرقي (عبد العزيز طريح شرف، 1996، ص5)

تقدر مساحتها 1.769.540كم، ويبلغ امتدادها على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط 1900كم فلا يفصلها عن سواحل أوروبا إلا هذا البحر، الذي لم يكن في أي وقت من الأوقات عقبة يصعب اجتيازها.

والشكل (1) يوضح ويؤكد حقيقة أن ليبيا موقع مميز، حيث نجد أن موقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط يعطيها أهمية استراتيجية كبيرة ويجعل منها قاعدة هامة لتوزيع الجيوش وقيادة العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها لنقلها بسرعة وسهولة لميدان القتال في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط، ولعل خير شاهد على ذلك الحرب العالمية الثانية.

كما أن لليبيا عمقاً إفريقياً يعمل على ربط شمالها بمنطقة البعد الإفريقي، حيث تتوغل أراضيها في داخل إفريقيا لمسافة تتراوح بين 1900 و2000 كم ما جعلها دولة عربية إفريقية متوسطية؛ إذ تتجاور ليبيا مع أربع دول عربية ودولتين إفريقيتين، حيث يبلغ طول حدودها البرية

التي تشترك فيها مع تلك الدول 4600 كم الأمر الذي له تأثيره السياسي الخارجي تجاه هذه الدول.

شكل رقم (1) الموقع الجغرافي للدولة الليبية

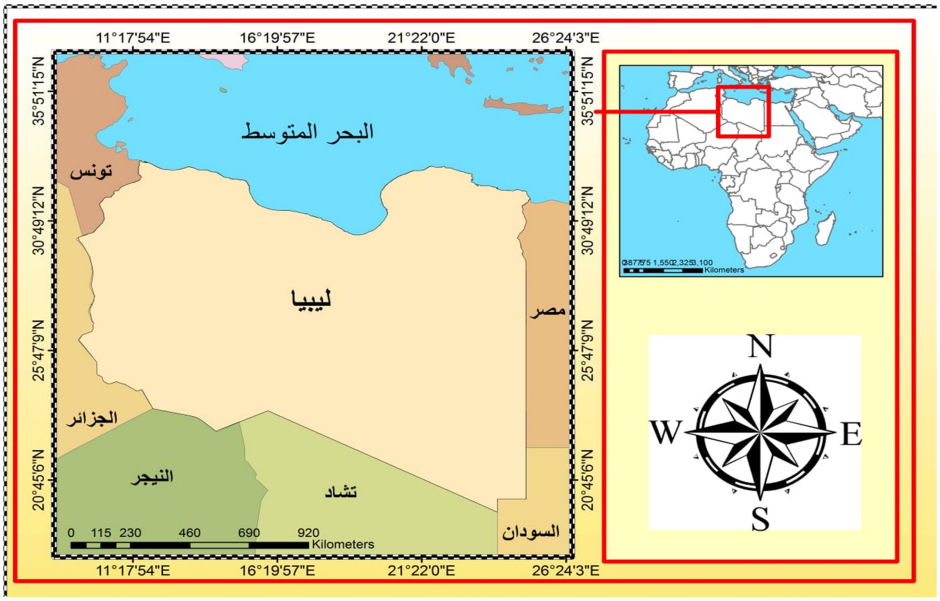

المصدر: من عمل الباحثة استنادا"GIS

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، و استخدام في توضيح أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.وتحديد البطالة بين الشباب.

ركزت الدراسة على ثلاثة محاور...

- المحور لأول: التعريف بماهية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا
- المحور التاني: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني الليبي ومكافحة البطالة بين الشباب
- المحور الثالث: المعوقات التي تحد من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل. وسبل النهوض بها.

المحور الأول: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

لقد شاع استخدام مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأخيرة، ليدل على الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها منشأة صغيرة تستخدم عددا من العمل، سوء كانت مجموعات

الإنتاج العائلية، أو مجموعات ربحية قائمة على المباراة الفردية، وتبرز أهمية هذه المشروعات في كونها توفر (50%) من فرص العمل لدول النامية،(80%) من فرص العمل في الدول المتقدمة، كذلك تسهم بنصيب مهم. من الناتج المحلي فمثلا تسهم بـــ(85%) من إجمالي الناتج المحلي في بريطانيا، و(51%) في الولايات المتحدة (حميدي، عويتان، 2014: ص4)

أولاً: التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لكل دولة تعريف خاص بها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجه التصنيع السائدة فيها، وقوة العمل الموجودة وتباين المنظمات الدولية والباحثين في تحديد معنى تلك المشروعات، فكل منها ينطلق من معايير محددة مثل معيار العمالة المستخدمة، ورأس المال والقيمة المضافة، وهناك من يستخدم الخصائص الوظيفية، مثل نوع الإدارة أو أساليب الإنتاج.

وفي ليبيا نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 321لسنة 2002م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، (سابقًا) في شأن الصندوق الوطني لتحول لإنتاج لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية عملها وتمويلها، حيث تم تصنيف المشروعات إلى ثلاثة أصناف هي:

1. المشروعات متناهية الصغر، وهى التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها عن (10.000دينار ليبي).
2. المشروعات الصغيرة هي التي لا تتجاوز قيمة القرض الواحد فيها عن (1000.000دينار ليبي)، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 فردا.
3. المشروعات المتوسطة، وهي التي تتراوح فيها قيمة القرض الواحد (1000000-5000000 دينار ليبي)، ولا يقل عدد العاملين بها عن (51عاملاً) (Article.https // fezzahn ((eduly.

صدر القرار رقم 845 لتأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتبع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، تبع ذلك القانون 37 لسنة 2011م، بشأن إعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة وبهذا القرار أصبح البرنامج الوطني الليبي مؤسسة مستقلة تتبع وزارة الاقتصاد، يهدف إلى ما يلي:

1. عقد الاتفاقيات مع مؤسسات التمويل على مختلف أنواعها للحصول على التمويل اللازم الإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. اختيار المشروعات الرائدة المستهدفة بالتمويل.
3. معالجة كافة الصعوبات التي تعترض تطبيق سياسات عمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
4. القيام بتدريب العاملين وتطويرهم وإكسابهم المهارات اللازمة وإجراء دراسات الجدوى اللازمة والمساعدة في تأسيس وإدارة المشروعات.
5/ وضع الخطط والبرامج الخاصة بتنمية المشروعات وخلق بقية مساندة لتطويرها.

إضافة إلى اهتمام الدولة الليبية بهذه المشروعات تم استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقرض الراغبين بإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعمها فنيا، حيث خصص بالميزانية العامة للدولة الليبية (400 مليون دينار ليبي)، برنامج التحول للإنتاج عام 2001م، وبلغ عدد الأنشطة المستفيدة من هذا البرنامج (6329) نشاطا إنتاجياً، و(1419)،نشاطا خدميا، ومن جهة أخرى خصص مبلغ (195مليون دينار ليبي)،للمصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الداخلة باختصاصها إضافة إلى برنامج توسيع قاعدة الملكية بتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية للعاملين بها بعد تقيمها فنيا وماليا واقتصاديا (البدري، 2006: ص92).

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كونها العصب الرئيس لاقتصاد أي بلد سواء متقدماً أو نامياً لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، في مجال خلق التنمية عبر رفع معدل الاستثمار بالموارد البشرية والمالية المتاحة، حيث تشير الدراسات والتقرير إلى أن نمو معظم اقتصادات الكبرى لدول يأتي من جانب الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها هذه المشروعات، فعلى سبيل المثال يوجد بالاتحاد الأوروبي (20.4 مليون مشروع) ويعمل به (80.8 مليون عامل)، واليابان يوجد به (4.5 مليون مشروع)، ويعمل (27.7 مليون عامل)، الولايات المتحدة يوجد به (25.4 مليون مشروع)، ويعمل (68 مليون عامل)، وذلك حسب إحصاءات 2005م (MOFA.2006:Pp21_22)،وهذا مؤشر يدل على أهمية هذه المشاريع الاقتصادية والوطنية لتلك الدول.

وتمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات تجعلهما ملائمة لتحقيق تنمية في الاقتصاد الوطني، نظرا لسرعة استجابتها لطبيعة الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة، متمثلة في سهولة التأسيس، وسهولة استعادة رأس المال المستثمر،كذلك المرونة في إدارتها، والمرونة في التشغيل، وسرعة العمل والإنتاج، وسرعة انتشارها جغرافيا(الاسرج،2015:ص10)،علاوة عن قدرتها العالية في توفير فرص العمل والتغلب على مشكلة البطالة في الدولة.

كما أنها تمثل النمط الغالب للمشاريع الاقتصادية والصناعية عالميا، بوصفها أكثر الأدوات شيوعا وبساطة في الإسهام برفع الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل لقطاعات عريضة من العمالة المدربة، وغير المدربة، زد على ذلك تسهم بتعبية المدخرات الصغيرة، وإعادة ضخها في صور استثمارات محلية،كذلك تسهم في تحقيق التوازن في النشاط الإنتاجي (فزع،2013:ص132)، فهذه المشروعات تنتشر حيث يوجد سوق يطلب سلع وخدمات، ومن ثم فإنها تسهم بخلق قاعدة للصناعات واسعة تسهم في تنوع الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مخرجات تلك المشروعات يقود إلى إحلال واسع للواردات، فإنتاجها هو ما يحتاجه السوق المحلي، وبذلك تحل الصناعات المحلية محل الاستيراد.

في حين دول مثل جنوب شرق آسيا والصين توجه اهتمامها نحو تطوير هذه المشروعات لتشارك بتنمية قطاع التصنيع لأجل التصدير، وبالرغم من تلك الأهمية، إلا أن الواقع يؤشر إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تكون على نوع واحد، وإنما هناك أنواع متعددة فمنها المشاريع الإنتاجية، والمشاريع الخدمية، والمشاريع التجارية، وكل منها ينتج سلعاً أو يقدم خدمة محدد، فهناك مشروعات منتجة للسلع استهلاكية(غذائية، ملابس،.. وغيرها)، وأغلب هذه المشروعات هي عائلية وتتكون من مساهمة أفراد العائلة، أو تكون تقليدية بعيدة عن الطابع العائلي الخاص، ومهما كان تصنيف هذه المشروعات أو توصيفها، فهي تعتمد على الأيدي العاملة مع مهارات شخصية، وعلى المادة الخام والآلات وعلى صعيد الأرباح تتطلب وجود رأس المال(Nagarajan an (Dennis.2008:pp7,12

المحور الثاني: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الليبي ومكافحة البطالة بين الشباب:

حرصت ليبيا على دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من تقليل العبء الواقع على ميزانية الدولة وتنوع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، كونها تمثل

المرتبة الأولى من الإيرادات الموازنة العامة للدولة، والاقتصاد الليبي لا يزال الأقل تنوعاً بين اقتصادات دول المنطقة، وبين الدول المنتجة للنفط.

فالموازنة العامة تعتمد بصورة كبيرة على النفط، حيث تقدر مساهمته (90.6%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2010م، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3% في نفس العام (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2010).

ولتقليل الاعتماد على صادرات وإيرادات النفط التي بلغت 95% من دخل الدولة حالياً من عائدات النفط، ويعمل أكثر من 85% من الليبيين في القطاع العام، بينما ما نسبته 10.9% في القطاع الخاص. كما سجلت ليبيا أعلى بطالة في عام 2018م. بلغت 19.6% نتيجة للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي (حسنية عبدالله، سليمة المهدى عبدالقادر 2024:،ص439)، وتطبيقا لمقولة (لا تعطني سمكة بل علمني كيف اصطاد)، حرصت ليبيا على دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع مستوى المعيشة وخلق فرص عمل للأفراد حيث قامت بتقديم الدعم المالي لهم لفتح مشاريع تسهم في تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني المحلي.

ولعل الجدير بالذكر أن من بين المؤسسات المالية الداعمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مصرف التجارة والتنمية الذي قدم الدعم المالي للمشروعات، حيث قام بمنح قروض لفئة الشباب بقيمة (957.202.467 ديناراً ليبياً)، أسهمت في خلق (36.534) فرصة عمل في مجالات متعددة، كما قام بتحويل نشاط النقل والمواصلات عن طريق منحه لقروض لشراء سيارات الرطوبة العامة والنقل الخفيف والثقيل بقيمة (412.282.977 ديناراً ليبياً) ووصل عدد المستفيدين من هذه القروض (8539) مقترضاً في مجال الصناعات البلاستيكية والكيمائية، وفي الوقت ذاته منح قروض بقيمة(97.378.300دينار ليبي)،في المجال الصحي وبلغ عدد المستفيدين أكثر من (5118) مقترضاً.

إضافة إلى (27.937.193ديناراً ليبياً) للمصحات العلاجية وعدد المستفدين (1480) مقترضا ًأما في قطاع البناء والتشغيل، فقد منح المصرف قروضاً بقيمة (161.670.034ديناراً ليبياً)، واستفاد منها (4691) مقترضاً. (مصرف التنمية، 2017.)، ناهيك عن الدعم الذي قدمه في مجال الصناعات والمشروعات الإنتاجية والأسرية كنشاط الحياكة والتطريز وما إلى ذلك.

وعلى كل حال فإن الجهود المبذولة من الدولة الليبية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هدفت إلى تحقيق التنمية، ذلك من خلال المساعدة في زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في النتائج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا وتنويع مصادره، بالإضافة إلى المساعدة في تخفيض نسبة البطالة التي وصلت إلى 15.3%من قوة العمل لسنة 2022م (نتائج مسح القوى العاملة.2022.)

وعلى وجه الخصوص تهدف إلى زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من خلال المدفوعات الت تدفعها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدولة سواء كانت على شكل رسوم أو مشاركة في الأرباح، ومما لاشك فيه تعمل على تغطية جزء كبير من احتياجات السوق الليبي للصناعات الحرفية والمنتجات الاستهلاكية الصغيرة بدلا من للجوء إلى الاسترداد.

البطالة وخصائص سو العمل في ليبيا:

تعد البطالة من المشكلات الخطيرة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية وجغرافية وسياسية وأمنية، الأمر الذي يتطلب الإشارة إلى واقع البطالة في ليبيا وخاصة بعد زيادتها في السنوات الأخيرة .

وتعرف البطالة على أنها وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد (العايب، عدون، 2010م: ص49).

فالبطالة تعني عدم استخدام المجتمع لقوة العمل، كما أنها تعني التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، وتحديد قوة العمل بكافة السكان الناشئين اقتصاديا بين (15- 65 سنة)، بمعنى آخر أن العاطل عن العمل هو الشخص القادر على العمل إلا أنه لا يجد عملا، وتعد البطالة أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم لكونها ترتبط بإدارة الموارد البشرية المتاحة داخل الدولة، ومن ثم وجود النتائج السلبية لارتفاع البطالة أمنيا واقتصادية واجتماعيا.

وإذا ما انتقلنا إلى أنواع البطالة داخل الاقتصاد الوطني سنجد أنها تتوزع على عدة أنواع وهي: الهيكلية وهي ناجمة عن تحول في الطبيعة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم يخرج من سوق العمل العمال غير المؤهلين تأهيلا مناسب مع طبيعة الأعمال التي تم إنشائها، ويتم ذلك بتغير طبيعة الاستهلاك أو بفعل دخول أنواع جديدة من التكنولوجيا لقطاع الإنتاج(فريال عيدان،2016،ص291)، والبطالة الموسمية التي تنتشر في القطاعات المرتبط نشاطها بالمناخ

كزراعة والسياحة والبطالة الاحتكاكية، تتسم بطالة التنقل، وهي مؤقتة حيث تحدث في الفترة الزمنية من بين التقديم على وظيفة (من قبل العامل) والقبول والتوظيف(من قبل الشركة)،أو عند التنقل من وظيفة إلى أخرى، والبطالة المقنعة تنشر بين المؤسسات الحكومية، نتيجة وجود أفراد يتقاضون مرتبات من دون إضافة حقيقية إلى الإنتاجية.

وبصفة عامة يعتبر الشخص عاطلا عن العمل، إذا امتلك القدرة على العمل ولديه رغبة في العمل وأنه يسعى أو يبحث عن عمل، وهو ما يعرف بالبطالة اللاإرادية، (involuntary unemployment) أي الوضع الذي يكون فيه الشخص عاطلا عن العمل ليس بإرادته واختياره وإنما لعدم توفر فرصة للعمل، بمعنى أن الأشخاص القادرين عن العمل وغير راغبين فيه لا تشملهم أرقام البطالة، والمعدلات الطبيعية للبطالة تقدر في حدود 4 % إلى 5% ،عند استخدام كافة الموارد المتاحة في ليبيا حيث يبلغ عدد العاملين في القطاع العام (أي لدى الحكومة) والقطاع غير الرسمي حوالي 2.5 مليون عامل، وهو رقم كبير بكل المقاييس نسبة إلى عدد السكان وبالمقارنة بعدد العاملين بالقطاع الحكومي في تونس نجد أن العدد لا يتجاوز 690 ألف موظف وفي الجزائر في حدود 4.5 مليون موظف، وفي المغرب في حدود 800 ألف موظف بالرغم من أن عدد السكان في هذه الدول المغاربية يشكل أضعافاً مضاعفة لعدد السكان في ليبيا(محمد أبوسنينة، 2024).

وكل نوعين أنواع البطالة يحتاج إلى علاج خاص به، فلا توجد مشاكل كبيرة في البطالة الاحتكاكية أو الدورية والموسمية، وإنما أكثر المشكلات تدور حول البطالة الهيكلية والمقنعة. الاقتصاد الليبي يعاني من نوعين من أنواع البطالة: بطالة هيكلية وبطالة مقنعة، وترجع البطالة الهيكلية لأسباب ترتبط ببنية الاقتصاد الذي يتصف بعدم المرونة من مختلف الأوجه، فالاقتصاد الليبي غير منتج لفرص العمل.

وبعد أن قدمنا وصف للبطالة بشكل عام، يقتضي الحال الإشارة إلى البطالة الموجودة في ليبيا، تشير التقديرات الأولية إلى الآتي: يبين الجدول(١) وجود بطالة عامة في ليبيا بلغت 15.3% من قوة العمل في عام٢٠٢٢م وهي ترتفع عند الفئة العمرية(34/25 سنه) أي الفئة الشابة التي دخلت سوق العمل.

كما أنها تتركز لدى الإناث أكثر من الذكور بواقع 39.0% إلى 28.4%، ومبعث هذا الارتفاع يكمن في كون أغلب الإناث يقعن تحت نوع البطالة السلوكية، وعدم ملاءمة بعض الأعمال لهن، والأمر الذي لا يمكن حسابه هو تشخيص والنسب لكل أنواع البطالة، التي سبق ذكرها على إجمالي البطالة القائمة في ليبيا.

جدول (1) نسبة أنواع البطالة في، ليبيا عام 2022م

البطالة إلى قوة العمل الكلية	**%15.3**
البطالة حسب الفئات العمرية الفئة العمرية 15_24.	%23.1
الفئة العمرية 25_34.	%32.1
الفئة العمرية 35_44.	%13.4
الفئة العمرية 55_64.	%5.3
الفئة العمرية 65فاكثر.	%5.5
(الجنس) ذكور	%13.3
إناث	%18.4
(البيئة الحضرية) حضر	%3.15
ريف	%12.8
(المستوى التعليمي) أمي	%1.43
يقرأ ويكتب	%1.19
ابتدائي	%5.55
إعدادية أو ما يعادلها	%15.34
ثانوية وما يعادلها	%31.70
جامعي	%27.22
شهادات عاليا (ماجستير _دكتوراه)	%8.3

المصدر: نتائج مسح القوى العاملة والتشغيل والبطالة 2022،إدارة لإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، ليبيا

بحكم غياب قواعد البيانات ووجود تفاوت بين الأرقام الموجودة، كما أن بعضا من البطالة لا يعود إلى خصائص سوق العمل، وإنما يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي، والأمني، فليبيا بها موارد تكفي لتحريك الاقتصاد إلا أن عدم الاستقرار يدفع إلى تهريب رؤوس الأموال وعدم الاتجاه

إلى بناء البنية التحتية اللازمة لإطلاق عملية التنمية (فريال عيدان2016 ص292)، وفي جميع الأحوال إن البطالة التي صاحبت عدم الاستقرار وعملية الفساد في المشروعات التنموية، لها خصائصها التي يمكن التعامل معها لاستيعاب البطالة ولإعادة إنتاج التنمية، ومنها:

تدني المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل، وباعتبار البطالة ظاهرة تقترن بالشباب، وأغلب المهارات التي يحملها الشباب لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل (الدعمي،2015،ص93)، وعلى أي حال فإن العلاجات التي يمكن بها التعامل مع هذه الخصائص تكمن في برامج المبادرات الخاصة لإنشاء مشاريع صغيرة مدعومة من جهات تمويل محلية، يمكن لأصحابها من العمل وتشغيل مجموعة صغيرة من العمال (الناصح، 2009 ص169).

وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى الفئة العمرية الشابة (15-24سنة)، والفئات الشابة هم أكثر الفئات التي تتأخر قليلا قبل أن تصبح ناشطة اقتصاديا، إذ إن مستوى النشاط بين الشباب منخفض قياسا بفئات الأخرى من قوة العمل، ويزداد انخفاض النشاط الاقتصادي بين الإناث (15.2% منهن ناشطات) قياسات للذكور (20.6%) ضمن الفئة العمرية الشابة (نتائج مسح القوى العاملة 2022)، وبين هؤلاء الفئة ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير، تصل إلى نحو 32.1% من حجم البطالة الكلية وفقا (إحصاءات المسح الشامل عام 2022م) وما يضاعف من حجم المشكلة أن سوق العمل يدخله سنويا 378 ألف شخص، أغلبهم من غير الخريجين، وينمو بمعدل يصل 4.4% في حين أن حجم النمو الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي اتجه إلى الانكماش بعد 2022م باستبعاد الريع النفطي، كما أن النمو في قطاع التوظيف انخفض في القطاع العام منذ عام 2016م و لم يشهد القطاع الخاص نموا (https://skynewsarabia.com)، وهذا ما يفيد أن البطالة سترتفع بمعدل 1.5% كل عام إن لم يتم التشغيل في القطاع الخاص (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023).

أما بالنسبة لخصائص السكانية لقوة العمل، فمن المعروف أن ليبيا خضعت خلال السنين الأخيرة إلى تغيرات سكانية، من ارتفاع معدل استتراف قوة العمل، لعدة أسباب منها الهجرة، ونتائج الحروب على التوازن السكاني، وبدأ ارتفاع سعة قاعدة الأمية وضعف التحصيل العلمي، وهذا الأمر أثر على سوق العمل الوطني.وإذا ما نظرنا إلى خصائص السكان في ليبيا من حيث الجنس نجد أن هناك تفاوتاً يقع بقوة العمل جراء النتائج السلبية للحروب التي يكون ضحاياها

أعداد كبيرة نسبيا من الرجال، أما من حيث الفتات العمرية، فإن ليبيا تعد من البلدان الشابة، وقوة العمل فيه كبيرة تصل إلى 378.% والفئة الشابة فيه بين (15-44سنة) تقدر 42.2%من مجموع السكان الكلي (انظر الجدول(2)

جدول (2) نسب الخصائص السكانية الرئيسة في سن العمل عام 2022

الفئات	النسبة %
الرجال	%50.5
النساء	%8.48
أقل من 15 سنه	%34.1
بين 15_39 سنة	%38.2
بين 40_49 سنة	%18
بين 50_ 65 سنة	%7
أكثر من 65 سنة	%2.7

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى نتائج الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية ليبيا 2022م

يبين الجدول أن قوة العمل واسعة في ليبيا، وهي ستنمو بمعدلات مرتفعة في السنوات القادمة، بحكم حجم الفئة العمرية (15-24 سنة) نسبتها (26.38%) وهي نسبة مرتفعة.

المحور الثالث: المعوقات التي تعيق تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل النهوض

أولاً: معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي):

تتثمل في عدم وجود قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفيا لها، وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والترخيص، وعدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار، وتضارب اختصاصاتها، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات، (منى صابر، 2020 ص270)، إضافة إلى عدم ارتباط المشروعات بالاتحادات التي ترعى مصالحها، ما جعلها تعمل بشكل فردي، وهذا قلل من فرصتها التنافسية في السوق.

- نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية التي تؤثر بدورها على نقل الخدمات والمنتجات إضافة إلى نقص خدمات التخزين والتخلص من النفايات.

- عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ تستأثر أماكن دون سواها على تمركز هذه المشروعات وذلك ما يؤكد عدم وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بين أقاليم الدولة الليبية.

– اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني.

– قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي غالبا ما تكون متباينة في حالة توفرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بها.

ثانياً: معوقات البنية الداخلية:

– تتمثل في ضعف القدرات الإدارية والتنمية والتسويق لدى أصحاب هذه المشروعات وعدم توفر المهارات البشرية المطلوبة، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي، مع عدم توفر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق.

– انخفاض إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وافتقار العديد منها مفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم الإمام بنظم الرقابة على الجودة والمعايير والموصفات المحلية والدولة، ما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة للموظفات، ومن ثَم لا تستطيع تصريفها، أو تسويقها محليا أو دوليا.

– غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم، في هذا المجال، ما يؤدي إلى استعانة بمحاسبين خارجين لإعداد الحسابات الختامية، وهو يكلف المشروع نفقات، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية (محمد حامد الصياد، 2016، ص13).

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن التغلب على هذه المعوقات من خلال توفير السبل المتاحة لدعمها وفهم متطلباتها وتقديم الحلول الناجحة لمشاكلها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسبة للعمل.

ثالثاً: سبل النهوض بالمشاريع الصغرى والمتوسطة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي بمثابة حجر الأساس للنمو والتشغيل في الاقتصـــاد الوطني، ولاسيما أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجسدت في توفير فرص العمل، أي أن قوتها ليست بحجم تأثيرها في القرار الاقتصادي، وإنما في قوة العمل العاملة بها، والتي تكون بمجملها قوة لا يستهان بها، إن نسبة مساهمة هذه المشاريع بالتوظيف في ليبيا مازالت صغيرة، إلا أنها تسهم في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي ودعمه.

ومما لاشك فيه أن وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل جدوى اقتصادية مهمـــة في ليبيا، وإذا ما طورت ودعمت فإنها ستكون قادرة على المنافسة وقادرة على رفع معدلات التشغيل

خصوصا بين الشباب، كون هذه المشروعات تقوم على مبادرات فردية وفي إطار مشروع يلبي احتياجات السوق، وكلما انتشرت تلك المشاريع جغرافيا في كافة أنحاء البلاد، أسهمت في رفع معدل أسبابها بالاتجاه المحلي الإجمالي، باعتباره تخلق تنوعاً في التصنيع وفي إنتاج السلع والخدمات بما يسهم بتحرك الاقتصاد الليبي.

إضافة إلى رفع معدل تشغيلها للقوى العاملة، وستكون قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل.

ومن جانب آخر يجدر بحكومة ليبيا اطلاق مبادرة طموحة لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتمادا على استراتيجية تحاكي احتياجات تلك المشاريع في مجال التشريع والتنظيم، وفي مجال سياسة التمويل، وسياسة الدعم الفني. كما يجدر بوزارات الدولة تسهيل لإجراءات والترخيص المطلوبة على المشروعات بحيث يصبح منح إجراءات التراخيص لا يتعدى يومين أو ثلاثة على أقصى حد.

ونذكر هنا أهم العوامل التي تساعد في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

1. امتلاك الخبرة اللازمة للبدء في المشروع وهذا يتم من خلال المشاركة في الدورات والمؤتمرات لضمان نجاح المشروعات.
2. الحرص على توافق السلعة المقدمة مع متطلبات المستهلك، فمن الأفضل أن تكون هناك دراسات عن السوق من الجهات المختصة تقدم لا صحاب المشروعات عن حاجات المستهلك ونوعيتها.
3. دراسة الخيارات المتاحة لتمويل المشروعات وذلك من خلال زيارة الجهات الداعمة سوء كانت عامة أو خاصة.
4. الحرص على إدارة الإيرادات والفوائض المالية بطريقه صحيحة الاستمرارية المشروع.
5. العمل على إنشاء، جمعيات ومراكز متخصصة تسهم في تقدم استشارات لرواد الأعمال، وتساعد في تخطيط وإعداد جدوى المشروع و طرق تمويله.
6. اختيار فريق عمل يتصف بالخبرة والمهارة الفنية العالية لتقديم الخدمة (وداد فهد، عفاف المرشد 2021،ص99).

خلاصة القول:

لابد من وضع الاستراتيجيات السليمة لتنمية الاقتصاد الوطني وتحديد دور القطاع الخاص والعام في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، والعمل على التنسيق وتوحيد الجهود بين المؤسسات الداعمة ومؤسسات الدولة من أجل العمل على إنجاحها وتمكينها.

ومما تقدم توصل البحث للنتائج الآتية:

النتائج:

1. تسهم المشاريع الصغرى والمتوسطة برفع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فإنتاجها يتنوع ويتوزع على مشاريع متعددة، إضافة إلى أنها تتوزع جغرافيا ما يحقق انتشاراً جغرافياً للصناعات والمشاريع، ويسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كون الانفتاح الجغرافي للمشاريع يجعل مخرجاتها ثرية وغنية تسهم في دعم النمو الاقتصادي الكلي.
2. رغم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية الداعمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب وهذا ما انعكس على أداء المشروعات.
3. مازال إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في التشغيل محدوداً لا تتجاوز 10%من القوة الكلية لعمل، خاصة أن معدلات البطالة، منذ عام 2014، ومعدل النمو 1.8% إذا ما استثنينا النفط، سنجد أن الاقتصاد الليبي في باقي القطاعات الأخرى يعاني من لانكماش (1.2%)، وهذا يثبت أن هناك مشكلة في التعامل مع تلك المشاريع.
4. تبين أن البطالة تتسع بين شرائح غير المتعلمين والحاصلين على مؤهلات تعليمية(ابتدائي ومتوسط).أي غير المؤهلة بين الشباب الخريجين.
5. وجود العديد من المعوقات التي تحد من نمو المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وأهمها ضعف الادخار لدى الأفراد بفعل عوامل اجتماعية وسياسية متعلقة بعدم الاستقرار السياسي في الدولة، علاوة على أن المدخرات الموجودة لدى الأفراد لا يجازفون بوضعها في السوق المحلية بفعل حجم المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي.
6. وجود صعوبات عملية في قيام المصارف الليبية بالتمويل لتلك المشاريع إلا عبر نظام ضمانات لا يستطيع أغلب العاطلين عن العمل من الشباب تلبيتها.

7. أن ليبيا تحتاج إلى تطوير مؤسسات تمويل متخصصة تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم الاعتماد على التمويل المقدم من قبل المؤسسات الرسمية فقط كالمصارف، وأن لا تقترن إرادة مؤسسات التمويل بالقرار الحكومي إنما تتبع السوق واحتياجاته.

وفي سياق موازٍ نطرح التوصيات الآتية:

1. أن ليبيا بحاجة إلى تشريع قوانين تنظم عملية وجود دعم المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، وتساعدها على القيام بواجباتها في استيعاب جزء من البطالة، لتحقيق إنتاجية تدعم النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2. يجب على هيئة الاستثمار أن يكون لها دور يدعم قطاع المشروعات بتوفير الدعم اللازم لتمويل المشروعات من قبل المستثمرين.

3. السماح بتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة متخصصة في مجال المشتقات النفطية بمساعدة من القطاع النفطي والمساعدة في تحويل الدولة من مصدر للنفط الخام إلى مصدر للمنتجات النفطية.

4. توفير أراض صناعية وزراعية ولوجستية لإنشاء هذه المشروعات بمقابل أجر مادي ميسر.

5. ضرورة وضع الاستفادة من الهبة الديموغرافية في ليبيا والتي تمثل زيادة في النشطين اقتصادية في الفئة العمرية (15_65سنة) من خلال رفع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ويمكن استخدام المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هذا الهدف.

المصادر:

المصادر العربية:

1. الاسرج، حسين عبدالمطلب، 2015، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحدى البطالة بين الشباب الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 69 و70، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

2. حميدي، عبدالرزاق، عبدالقادر عوينان، 2014، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، الملتقى الدول 3 الاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، يناير.

3. الدعمي، هدى زوير، 2015، سبل الموائمة بين سوق العمل وبطالة الخريجين في العراق، مجلة جامعة كربلاء، العدد13، جامعة كربلاء.

4. فزع، عمر خلف 2013، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق، التوطين، والتمويل، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد5، بغداد

5. الناصح، احمد حسين، 2009، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة، والاقتصاد، العدد 69،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

6. البدرى، عبدالقادر انويجي، 2006، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحرية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات في ليبيا

7. عبدالله حسنية، سليمة المهدى، 2024، أهمية قطاع التجارة ودورها في تحقيق التنمية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد1، المجلد 34.

8. المضيف وداد، عفاف مرشد الرشد، 2021، متطلبات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الكويت، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 21، نوفمبر.

9. الصياد محمد حامد، 2016، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل الدولية.

10. مصرف التنمية، 2017،/thp//ldb.com.ly/abut/financing.

11. مصرف ليبيا المركزي، 2000،الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966_2000، مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء.

12. البنك الإفريقي للتنمية 2023، (https://skynewsarabia.com)

13. أبوسنينة محمد، 2024، البطالة الأسباب والدلالات، 26يونية، https://sada.ly

14. نتائج مسح القوى العاملة التشغيل والبطالة 2022، إدارة الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، ليبيا.

15. البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة 2016، مسؤولية بعث المشروعات الصغرى والمتوسطة، بوابة المشروعات العدد الأول.

المصادر الأجنبية:

1- MOFA,2006,white paper on small and Medium Enterprise in Taiwan

2.Nagarajan, Geetha and Dennis wood,2008, the role of micro small and medium enterprises in economic growth, micro report,no.135,washington, the Unied states Agency for lnternational Development, September.

المواقع الإلكترونية

1- Article.https// fezzanu-edu
2. https//ar.tradinge comics.com
3. https//mpra.ub.uni-muechen.de